# قراءة نقدية في كتاب
# (في أصول النحو للأفغاني)

# Critical reading of the book
# (On the Origins of Grammar by Al-Afghani)

م.م. عادل ماضي صبر

Adel Madi Sabr

المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الثالثة

adelmadi1976@gmail.com

## ملخص البحث

في بحثنا هذا عرضنا آراء العلاّمة سعيد الأفغاني في مباحث كتابه والتعليق عليها إن لزم الأمر مع ذكر آراء اللغويين المحدثين التي وافقته أو خالفته في ذلك، لذا قسمناه إلى مطالب ففي المطلب الأول: عرّفت بكتاب (في أصول النحو)، وأهم موضوعاته، أمّا في المطلب الثاني: عرجت على أهداف ومنهج تأليف كتاب (في أصول النحو)،أمّا المطلب الثالث: فدرست فيه الاحتجاج وقواعده، ودرست في المطلب الرابع: رأيه بالقياس، أمّا في المطلب الخامس: فبيّنت رأيه في الاشتقاق، أمّا في المطلب الثامن: فبيّنت رأيه في الخلاف النحوي بين نحاة البصرة والكوفة، ثم ذيلت البحث بأهمّ النتائج التي توصل إليها البحث.


الكلمات المفتاحية: نقد – احتجاج – خلاف نحوي


## Abstract

In our research، we presented the views of the scholar Saeed Al-Afghani in the topics of his book and commented on them if necessary، while mentioning the opinions of modern linguists that agreed with him or disagreed with him in that، so we divided it into demands in the first requirement: I was introduced to the book (On the Origins of Grammar)، and its most important topics، as for the demand The second: I presented in it the reasons for writing this book، and in the third demand: I reviewed the objectives and methodology of writing a book (On the Origins of Grammar)، as for the fourth requirement: I studied the protest and its rules، and I studied in the fifth requirement: his opinion by analogy، and in the seventh requirement: I explained his opinion On the derivation، as for the eighth requirement: I showed his opinion on the grammatical dispute between the grammarians of Basra and Kufa، then the research was appended with the most important findings of the research.


Keywords: criticism - protest - grammatical disagreement


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

## المـطل-ب الأول: التعريف بكتاب (في أصول النحو) وأهمّ موضوعاته.

أصل الكتاب محاضرات كان الأستاذ يلقيها على طلابه في قسم اللغة العربية بكلية الآداب من جامعة دمشق، تناول فيها موضوعات الاحتجاج والقياس والاشتقاق والخلاف، وقدّم لموضوعه الأول بمقدمة سريعة عن تاريخ النحو والأسباب التي دعت إلى نشأته.

وعرض في العنوان الأول لتعريف الاحتجاج، وذكر العلوم التي يحتج لها، ومن يحتج به وبكلامه ورواياته، وما يحتج به من الكلام .وقد وقف المؤلف عند القرآن ال--كريم، وأفاض في ال--حديث عن الاحتجاج بجميع القراءات القرآنية.

وتحدث عن الاحتجاج بالحديث النبوي وضرورة الاحتجاج به.

وتحدث بعدها عن الاحتجاج بكلام العرب، وختم بحثه بذكر بعض قواعدهم في الاحتجاج .ولم يخل هُذا القسم من تعليق او تعقيب يدل على سعة اطلاع، وكثرة ممارسة ومدارسة، بل لقد رأى إضافة عدد من القواعد إلى ما سبق أن وضعوه من قواعد الاحتجاج وختم بحثه بتعليق قيمّ على صنيع النحاة والمتقدمين حول الاحتجاج .

وأما القياس – وهو الموضوع الثاني من موضوعات الكتاب – فقد تحدث فيه عن القياس وقواعده عند البصريين والكوفيين، وتحدث عن أبرز القياسيين من النحاة، وتناول أثر العلوم الدينية في القياس اللغوي، وكان الاشتقاق الموضوع الثالث في الكتاب؟ فعرّفه، وعدّد أنواعه، وذكر بعض ما يتعلق به من أحكام، وما يمنع من الاشتقاق منه، وعرّف بمن أفرده بكتاب، وأنهاه بخاتمة علّق فيها على مواقف بعض العلماء من الاشتقاق، ودعا إلى إعادة النظر في باب الاشتقاق للإفادة مما تتصف به العربية من مرانة وطواعية.

وكان الخلاف آخر مَوضوعات الكتاب، فقدّم له بلمحة تاريخية عن مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، وعن أبي الأسود، وطبقات النحاة من بعده بصريين وكوفيين، وتناول نشأة الخلاف بين الكسائي والأصمعي، ورأى أن الخلاف بين رجال الطبقة المتقدمة كالخليل والرواسي لم يتعدَّ المذاكرة والمخالفة والرد، لأن الدنيا لم تدخل بينهم، وعرض أمثلة لما دار بينهم من خلاف، وعلق على تلك الأخبار بما يدعو إلى الشك والتوقف،

لأن معظم رواتها من الكوفيين، وجعل الحق إلى جانب البصريين، ورأى حجج الكوفيين في تلك المسائل التي عرضها حججا واهية وختم البحث بالحديث عن أثر العصبية في الخلاف، ورد رأي الذين أرجعوا الخلاف إلى السياسة، وختم البحث بعرض طائفة من كتب الخلاف، ثم بالإطلال على ما بعد عصر الخلاف، والحديث عما عرف في تاريخ النحو بالمذهب البغدادي، ثم بالحديث عن مسيرة النحو في الأندلس.

وجعل للكتاب خاتمة تحدث فيها عما ينبغي أن نصنعه اليوم للغتنا بعد أن عرفنا ما صنع لها الأقدمون، ودعا إلى تجنب المآخَذ التي أخذناها على القدماء، إذا اردنا إعادة بناء القواعد العربية (سعيد الأفغاني حامل لواء العربية وأستاذ أساتيذها: ٧٨ – ٨٢).

## المطلب الثاني: أهداف ومنهج تأليف الكتاب.

الهدف الأساسي للكتاب جمع أصول النحو وتاريخه فتحدث فيه عن السماع والقياس وتحدث عن المذاهب النحوية لحاجة المكتبة العربية آنذاك لهكذا دراسات فتحت الطريق أمام ظهور كثير من البحوث والدراسات في سوريا وغيرها وقد بصّر الباحثين بكثير من الحقائق النحوية والأصول المتبعة.

## المطلب الثالث: الاحتجاج وقواعده عند سعيد الأفغاني.

الأفغاني بعد دراسته منهج النحاة في تعاطيهم لمصادر الدرس النحوي في كتابه (في أصول النحو)، حيث كشف عن منهجهم في الاحتجاج مثنيا على جهودهم العلمية داعيا إلى النظر بإنصاف لصنيعهم في استنباط القواعد، ورأى أن صنيع النحاة المتقدمين شابته ثغرات واضحة يمكن أن نجملها في النقاط التالية:

١- تفريطهم بقسم كبير من اللغة حين أهملوا الاحتجاج ببعض القراءات التي قُرئ بها القرآن، الصحيحة منها والشاذة ،وإهمالهم الاحتجاج بالحديث .

٢-. لم يصدر النحاة في تنسيق قواعدهم عن خطة محكمة شاملة ولم يدرسوا الرواة وأحوالهم، ومنهم الثقة، ومنهم غير ذلك.

٣- لم يحققوا النصوص التي بنوا عليها أحكامهم، لا سندا ولا متنًا ينظر: في أصول النحو: ٧١ ،وعبقرية العلاّمة المجتهد سعيد


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

الأفغاني في الاحتجاج:١٣٠ وما بعدها.

أولاً: رأيه في الاحتجاج بالقراءات.

رأى الأفغاني أنّ المنهج المستقيم الواجب للنحويين أن يسلكوه في تعاطيهم للاحتجاج بالقراءة القرآنية يتمثل في النظر في قواعدهم ومقاييسهم فما وافق القراءات المتواترة والصحيحة أبقوه وما خالفها فعليهم المبادرة إلى تصحيحه وضبطه ويتطلبوا لها وجها ويستأنسوا بما ورد من كلام العرب(ينظر: في أصول النحو:٣٢ -٣٣) والقرآن الكريم هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة وكذلك القول في القراءات القرآنية الواصلة بالسند الصحيح المنقولة عن الصحابة والتابعين ممن يحتج بكلامهم، المصدر نفسه:٢٨.

ورأى أن القراءة الشاذة لا يمنع من الاحتجاج بها في اللغة والنحو؛ لأنّها أقوى سندا وأصح نقلا من كلّ ما احتجّ به العلماء من الكلام العربي غير القرآن، وانتقد موقف النحاة الغريب من القراءات فهم أهملوا الاحتجاج بالقراءات لقواعد النحو.

وقد حاول الأفغاني أنْ يدعم الاتجاه الذي يحتج بكل القراءات القرآنية إذ يبدأ من مسلّمة عنده بأنّ (القياس يتضاءل عند السماع)، وأنّ القراءات جميعها حجة في العربية و نجد الأفغاني أرتكز على قاعدة غير التي انطلق منها النحاة فهم انطلقوا من قاعدة التدليل على صحة القياس ونتائجه وليس أفضلية السماع على القياس ينظر: أصول التفكير النحوي:١٢٨

ونقَدَ الأفغاني بعض النحاة الذين عابوا القرّاء ولحّنوهم وردّوا بعض القرّاء بحجة مخالفة الأقيسة النحوية التي وضعوها بقوله: إنّ موقف النحاة من النصوص العربية حين وضعهم، القواعد فيه خلل واضطراب من الناحية المنهجية وأنّ موقف القرّاء منطقيا ومنهجيا سديد متسق، و قد ظهر لك أنّ القراءة الشاذة لا يقدح في الاحتجاج بها عربية قادح فمخالفة الرسم بزيادة كلمة أو نقص حرف لا تؤثر في صحة بناء القواعد عليها ينظر: في أصول النحو: ٣١ -٣٢..

وبعد أن انتهى الأستاذ الأفغاني من نقده موقف النحاة من الاحتجاج بالقراءات وخصوصا الشاذة، واستعراضه أقوال بعض القدماء من القرّاء والمفسرين والفقهاء الذين اتفق معهم في موقفهم الناقد والمتهم للنحاة ثمّ راح يعطي العلاج فقال: «والمنهج السليم في ذلك أن يمعن النحاة في القراءات الصحيحة السند، فما خالف منها قواعدهم

صححوا به تلك القواعد وراجعوا النظر فيها فذلك يعود بالخير على النحو وأمّا تحكيم قواعدهم الموضوعة في القراءات الصحيحة فقلب للأوضاع وعكس للمنطق إذ كانت الروايات الصحيحة مصدر القواعد لا العكس»[٤] في أصول النحو:٣٣، وبذلك اتّضح موقف الأفغاني من القراءات والاحتجاج بها.

١-. موقفه من الاحتجاج بالقراءات المتواترة والصحيحة:

نجد أنّ موقف الأستاذ الأفغاني من الاحتجاج بالقراءات المتواترة والصحيحة و بعض هذه القراءات التي كان للنحويين موقف منها لمخالفتها قواعدهم التي صاغوها، ونظرنا في رأي الأستاذ الأفغاني في هؤلاء النحويين.

ذهب أكثر النحويين البصريين إلى منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول وغيره في سعة الكلام، وخالفهم الكوفيون فأجازوا الفصل بينهما بغير الظرف والجار والمجرور، واحتجوا بحجج منها قراءة ابن عامر قوله تعالى: (وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائِهم) [الأنعام:١٣٧]، ببناء الفعل «زين» للمفعول، ورفع «قَتْلُ» ونصب «أولادَهم» وجرّ «شركائِهم»[٤] ينظر: كتاب السبعة في القراءات:٢٧٠.[٤]، ولم يسوِّغ البصريون الاحتجاج بهذه القراءة؛ «لأنّ الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير الضرورة» الإنصاف في مسائل الخلاف:٤٣٦، وهم «يذهبون إلى وَهْيّ هذه القراءة ووهم القارئ»[٤] المصدر نفسه:٤٣٦[٤]، ومنهم مَن نبذ هذه القراءة ورماها، متعلِّلاً بقلَّة الفصل بين المتضايفين، وفي ذلك يقول أبو عليّ الفارسيّ معقِّباً عليها: «ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، والمفعول به مفعول المصدر، وهذا قبيح قليل في الاستعمال»[٤] الحجة للقرّاء السبعة: ٣/ ٤١٠ -٤١١.

وكان للأفغاني رأي في المسألة، إذ وقف منافحاً عن القراءة وقارئها متَّهماً البصريين بالتسرُّع في الحكم والتعصب لقواعدهم النحوية الناقصة، وقلة درايتهم بعلم القراءات، فقال: «ولكنّ البصريين من النحاة تسرَّعوا فوهَّوا هذه القراءة تعصُّباً لمقاييسهم النظرية، ومع أنّ القراءة ليست فَنَّهم، فقد حملهم التعصب على القطع في مسألة من غير فهم، لتسلم لهم قواعد وضعوها دون استقراء وافٍ» في أصول النحو:٤٠ -٤١.،التفت إلى ابن عامر


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

صاحب القراءة، فرأى فيه إماماً ثقة تابعياً عربياً من الخُلَّص الذين يحتج بكلامهم، فكيف بقراءتهم؟ وانتهى إلى أنّ قراءته السالفة حجة دامغة على جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور، وإن كانت قواعد البصريين لا تبيحه، ينظر: المصدر نفسه:٤٣ - ٤٤، بعدها وجّه نقده للبصريين لتعصبهم للقاعدة النحوية التي تمنع الفصل بين المتضايفين بغير الجار والمجرور بقوله: «وكان المنهج السليم يقضي أن يصحح النحاة البصريون قاعدتهم محتجّين بهذه القراءة كما فعل الكوفيون، لا أن يضعّفوا قراءةً متواترةً....

ومن المتقدِّمين الذين أجازوا الفصل بين المتضايفين بمعمول المضاف في سعة الكلام، بناء على قراءة ابن عامر، (ابن مالك ت٦٧٢هـ)، إذ رأى فيها دليلاً ساطعاً على جواز «الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعاً جدير بأن يكون جائزاً في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار،... وأقوى الدلالة على ذلك قراءة ابن عامر رضي الله عنه (وكذلك زُين لكثير من المشركين قَتلُ أولادَهم شركائهم)؛ لأنها ثابتة بالتواتر» شرح التسهيل:٣/ ٢٧٦ -٢٧٧.

ثم استدلَّ على حجيَّة هذه القراءة بجلال قدر صاحبها في العدل والعربية، وانتهى إلى أنّ جواز ما قرأ به في النحو أمرٌ قوي، فقال: «ومعزوَّة إلى موثوق بعربيته قبل العلم بأنه من كبار التابعين، ومن الذين يُقْتَدى بهم في الفصاحة»، وصحَّح أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) جواز المسألة أيضاً مستشهداً بقراءة ابن عامر فقال: «وأما الفصل بالمفعول بين المصدر والمخفوض كقراءة ابن عامر: (قتلُ أولادَهم شركائِهم) فقد جاءت نظائره في أشعار العرب، والصحيح جوازه» ارتشاف الضرب:١٨٤٥- ١٨٤٦.

نجد أنّ الأفغاني قد مال للمذهب الكوفي لما وجدناه من تحامل على البصريين وفي هذت الصدد ينبغي لنا أن نعرف أنّ نحاة البصرة ومن تابعهم لم يكن قصدهم الطعن في هذه القراءة أو غيرها أو الطعن بقارئ معين وإنّما كانوا يثّبتون ويتوقفون في مواضع التوقف فـ(الفرّاء ت٢٠٧هـ)) نفسه يقول: « كان أبو عمرو يقرأ (إنّ هذين لساحران) [طه:٦٣]، أي بدلا من القراءة العامة (إن هذان لساحران) ولست أجترئ على ذلك، معاني القرآن للفرّاء:٢/ ٢٩٣، ويقول الفرّاء في قراءة ابن عامر: (وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتل أولادهم ش-ركائه----م) [الأنعام/١٣٧] « هذا مما كان يقوله نحويو

الحجاز ولم نجد مثله في العربية، معاني القرآن للفرّاء:١/٣٥٧- ٣٥٨، وينظر: الردّ على سيبويه دراسة نحويّة:٦١.

وقال ابن حمدان النحوي (ت٣٣٣هـ): «قراءة ابن عامر لا تجوز في العربية، وهي زلة عالم»[١]، وقال أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ): «وهذا قبيح في الاستعمال، ولو عدل عنها كان أولى»[٢].

وكان موقف سيبويه (ت١٨٠هـ) من القراءات معتدلا، فلم يخطئ قارئا ولم يرد قراءة بل كان يذكر القراءة ليبيّن وجها من وجوه العربية فنراه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلّا في الضرورة الشعرية دون الإشارة لقراءة ابن عامر، إنّ الحكم على النحاة وجهودهم من خلال وجهة النظر الحديثة حكم غير دقيق؛ لأنّ النحاة القدماء لهم الفضل في الحفاظ على لغة القرآن فهم لم يُنَحوا القرآن عن دراستهم فقد اتصلت معظم جهودهم به، فالأفغاني كان منحازا كما يبدو لي مع الرأي الكوفي في كثير من القراءات ولكن وجدنا أنّ ردّ بعض القراءات كان من أحد أعلام المدرسة الكوفية وهو الفرّاء وهذا دليل على أنّ الأفغاني لم يكن موفقا بنقده هذا.

ويربط الأستاذ الأفغاني بين أصل من أصول النحويين، وهو السماع وبين الأخذ بالقراءة المتواترة، ويرى العلاقة بينهما وثيقة؛ لأنّ كليهما سماع، بل سماع القراءة المتواترة أصح أضرب السماع، لذا يوجب على البصريين تعديل قواعدهم لتتفق وما ورد في متواتر القراءات وصحيحها، فممَّا اتفق عليه البصريون والفرّاء أنّ الواوَ والياءَ إذا وقعتا زائدتين في اسم رباعي فإنهما تقلبان همزتين في الجمع، نحو عجوز وعجائز وصحيفة وصحائف، فلما وردهم الهمز في الياء وهي أصلية في قراءة نافع قوله تعالى: (وجعلنا لكم فيها معايش) [ الأعراف:١٠] بهمز الياء في معايش، رفضوه، فقال سيبويه: «ولم يهمزوا مقاول ومعايش ؛لأنّهما ليستا بالاسم على الفعل فتعتلا عليه، وإنّما هو جمع مقالة ومعيشة... فأمّا قولهم مصائب فإنّه غلط منهم»[٣]. ودافع الأفغاني عن القرّاء وردّ على النحاة في منعهم قبول بعض القراءات بقوله: «وأكبر عيب يوجه إلى النحاة عدم استيعابهم إيّاها، وإضاعتهم على أنفسهم ونحوهم

(١) جامع أحكام القرآن:٧/٩٢.
(٢) ينظر: مجمع البيان :٢٠٦:٨.
(٣) الكتاب :١/٤٢٣.


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

مئات من الشواهد المحتج بها، ولو فعلوا لكانت قواعدهم أشدّ إحكاما»[1]، ومن المحدثين من «دافع عن عبد الله بن عامر، وهاجم الزمخشري مهاجمة عنيفة ،وهو طه الراوي... ويذكر الأستاذ طه أنّ عبد الله بن عامر أخذ القراءة من عثمان بن عفان في حين أنّه أخذ عن المغيرة بن أبي شهاب»[2].

والأستاذ الأفغاني حمل هذه القراءة وتوجه بها إلى النحويين وألزمهم أن يعدّلوا قاعدتهم الصرفية، ويضيفوا إليها أنّ العرب قد تعامل الحرف الأصلي معاملة الحرف الزائد في الاسم الرباعي بناء على ما ورد في قراءة نافع، لأنّها من أرقى أنواع السماع وأَصحِّه، وهم الذين يُعوِّلون على السماع في نحوهم وصرفهم، ثم خلص إلى خلع القدسية والعصمة عن مذهب البصريين في النحو، وإبداء إعجابه بعبارة قالها أبو حيان الأندلسي في هذا المذهب بقوله: «وكان على نحاة البصرة تصحيح قواعدهم وتذييلها بأنّ العربَ ربما حملت الحرف الأصلي على الزائد، فعاملته معاملته، إذ كان شبيهاً به في اللفظ، ثم عليهم أن يستشهدوا بقراءة نافع هذه، وبذلك يزيد مذهبهم إحكاماً وانسجاماً مع أصوله التي أهمها البناء على السماع الصحيح،... وتعجبني كلمة أبي حيان في تفسيره... (ولسنا متعبّدين بأقوال نحاة البصرة)؛ لأن اللغة تثبت بالنقل لا بالمقاييس المبنية على الاستقراء الناقص»[3].

هنا لابدّ من التنبيه أنّ وصف الأفغاني لقراءة نافع بأنّها متواترة غير سديد فابن مجاهد قال: «كلُّهم قرأ «معايش» بغير همز، وروى خارجة عن نافع «معائش» ممدودة مهموزة، قال أبو بكر: وهو غلط»[4]. فأبو بكر خطأ قراءة نافع المروية عن خارجة، ولم يَرْوها عن ابن عامر، وهو من السبعة الذين تكفَّل أبو بكر بذكر قراءاتهم، ولم أَرَها مروية عنه في «الكشف عن وجوه القراءات السبع، ولا في «إعراب القراءات السبع وعللها ولا في «الحجة للقراءة السبعة، ولا في «النشر، وغيرها من كتب القراءات، وذكر الدكتور عبد الزهرة زبون في كتابه(الردّ على سيبويه) آراء العلماء في نافع وقراءاته ومنه قول المازني

(١) في أصول النحو:٤٢.
(٢) الردّ على سيبويه دراسة نحويّة:٦٨. وينظر: طبقات القرّاء:٤٠٤:١.
(٣) في أصول النحو: ٣٧، وينظر البحر المحيط ٣/ ٥٠٠.
(٤) كتاب السبعة :٢٢٨.


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

(ت٢٤٧هـ) :فأمّا قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنّما أخذت عن نافع بن أبي نعيم،ولم يكن يدري ما العربية وله أحرف يقرؤها لحنا نحو هذا»[١]، وقال عنه المبرد(ت٢٨٥هـ) في نافع: إنّه لا علم له بالعربية[٢].

ولعل مصدر الأستاذ الأفغاني في نسبة هذه القراءة إلى ابن عامر أبو حيان الأندلسي إذ قال: «وابن عامر في رواية»[٣]، فهذا سبب من أسباب عدم أخذ النحاة بهذه القراءة ولا حجة للأفغاني على النحاة في هذا، وذكر الدكتور تقاطر أقوال العلماء بتلحين نافع وردّ قراءته وتضعيفه[٤].

وخلاصة القول: إنّ «سيبويه لم يكن بغافل عمّا قيل عن عبد بن عامر وغيره، حين تناول الشواهد القرآنية والقراءات ،ولم يكن بعيدا عن تناول النحاة للقرّاء ؛ فقد سلوقهم بألسنة حداد، وأهرقوا في قدحهم كثيرا من المداد ،و لم يكن ذلك مما اختصّ به البصريون بل للكوفيين نصيب في ذلك»[٥]، فيقول عبد الجبار النايلة: «إنّ الفرّاء كان له نصيب من الحملة على القرّاء»[٦]، نخلص من هذا أنّ الأفغاني لم يكن موفقا بتوجيه سهام النقد للبصريين بوجه خاص في رفضهم بعض القراءات بسبب ضعف أو وهن فيها فلم يكونوا هم فقط من رفض هذه القراءات بل تابعهم جمع من علماء مدرسة الكوفة كان على رأسهم الفرّاء.

٢-. موقفه من الاحتجاج بالقراءات الشاذة:

لم يختلف موقف الأفغاني من الاحتجاج بالقراءات الشاذة عن موقفه من الاحتجاج بالقراءات المتواترة والصحيحة، فقد اعتدَّ بها على أنها أصل يحتج به ويبنى عليه قواعد العربية، قال: «وقد ظهر لك إذاً أنّ القراءة الشاذة لا يقدح في الاحتجاج بها عربيةً قادح»[٧]، وبناء على هذا الرأي الذي صرح به الشيخ اعترض على النحويين الذين اطَّرحوا الاحتجاج بالقراءة الشاذة، فمما

(١) المنصف(شرح تصريف المازني):١/٣٠٧.
(٢) ينظر: المقتضب:١/١٢٣.
(٣) البحر المحيط:٥/١٥.
(٤) ينظر: جامع البيان:١٢١/٣١٧، والتبيان في إعراب القرآن:١/٥٨٨، و شرح الشافية:٢٨٩، والمفصل:٣٨٣، والمثل السائر:١/١٥،والطراز:١/٢٢.
(٥) الردّ على سيبويه:٧٠.
(٦) الشواهد والاستشهاد في النحو:٢٥٨.
(٧) في اصول النحو:٣٠.


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

قالوه أَن الماضي والمصدر من الفعل «يَدَع» مُماتان، استغنت العرب عنهما بالفعل «ترك» ومصدره، هذا مع أنهم ذهبوا إلى أن «ودع» مطّرِدٌ في القياس، لكنه شاذ في الاستعمال، كما ورد على لسان ابن جني[1]، ولم يلتفتوا إلى قراءة قوله تعالى: ((ما وَدَعَك ربك وما قلى)) [الضحى: ٣]، بتخفيف الدال في «وَدَعَك» وعدّوها شاذة في الاستعمال[2]، ثم يشير الأستاذ إلى أن اللغة التي جاءت في كتاب الله تُعَدُّ أفصح مما جاء في غيره، فقال: «ومن المتفق عليه أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن»[3].

والتفت إلى تَوْثيقها من حيث السند فقال: «نأتي الآن إلى قراءة التخفيف في قوله تعالى: (ما وَدَعَك ربك وما قلى(، فقد قرأها كذلك عروة بن الزبير وابنه هشام، وهما مَن الصحابة، بل إنّ الغريب في ذلك أن ابن جني نفسه نصّ في كتابه «المحتسب» على أنّها قراءة النبي»[4].

وساق الأفغاني شاهدين على تخفيف الفعل ودع، الأول هو قول الشاعر:

وثَمَّ وَدَعْنا آل عمرو وعامر

فرائس أطراف المثقفة السُّمر

والشاهد الثاني على مصدر الفعل، وهو قول الرسول: «لينتهينَّ قومٌ عن وَدْعِهم الجُمعاتِ أو ليختمنَّ الله على قلوبهم»[5]، ويرى الأفغاني أنّ القراءة الشاذة إذا اتصل سندها بقارئ عربي سليقي عاش في عصر الاحتجاج فعلى اللغوي أن يأخذ بها في احتجاجه، قال: «ولئن طرح القراء القراءات الشاذة لمخالفتها الرسم العثماني فأنّ على اللغوي أن يتمسك بها كل التمسك متى صح سندها إلى عربي سليم السليقة في عصور الاحتجاج»[6]، والأفغاني في منهجه الذي رسمه للاحتجاج بالقراءات يهتدي بسنّة جماعة مَنْ سبقه من النحويين والمفسرين المتقدمين، مثل الفخر الرازي، وابن مالك، وأبي حيان الأندلسي، والسيوطي.

نرد على الأفغاني في هذا الشأن بتعليق عبد الصبور شاهين أنّ من القياس ما لا

(١) ينظر: الخصائص: ١/ ٩٩.
(٢) ينظر: توجيه القراءة الشاذة في كتاب( البرهان في علوم القرآن): ١/ ٤٩١ -.٤٩٢.
(٣) في أصول النحو: ٣٤.
(٤) في أصول النحو: ٣٥، وينظر: المحتسب: ٢/ ٤١٨
(٥) ينظر: المرجع نفسه: ٣٤ -٣٥.
(٦) سعيد الأفغاني حامل لواء العربية وأستاذ أساتيذها: ١١٧.


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

يوافق الاستعمال الجاري عند العرب والدفاع عن قراءة معينة لأحد القرّاء ومطالبة النحاة الاحتجاج بها فهو غير مقبول فليس كل مشهور صحيح بمقبول في الذوق اللغوي ولا يمكن أنّ نجعلها نموذجا ونقيس عليها وبابا من التوسع في التعبير العربي [١].

والنحاة ومنهم سيبويه يعلمون جيدا أنّ ما خرج عن حدّ التواتر، لا تجوز القراءة به، وقد أجمع الأصوليون والفقهاء على أنّ الشاذ ليس بقرآن لعدم صدق الحدّ عليه، والجمهور على تحريم القراءة به[٢]، هذا أول إشكال نُشكله على الأفغاني بدعوته للاحتجاج بالقراءات الشاذة وغيرها من غير ضابطة تضبطها ،ثمّ أنّ الذين ألّفوا في القراءات عرفوا أنّ هناك قراءات توافق العربية ولكنها ليست منقولة بالتواتر، ولكنها اجتهادات اجتهد بها من قرأ بها وقسم مردود وهو ما وافق العربية ولم ينقل البته فهذا رده أحقّ ومنعه أشدّ[٣]، ويقول الدكتور عبد الزهرة زبون: «فيتبين لي من أمر سيبويه والقراءات أنّ القراءات الكثيرة التي سمعها في زمنه لم تكن متواترة عن النبي ﷺ وأنّه تعرض للقرّاء وأخضع قراءاتهم المنقولة بسند صحيح للقياسات النحوية، وأنّ القراءات عندهم اجتهادات[٤]، ولم يسلّم الرضيّ بالقراءات السبع بقوله: «قراءة ابن عامر ليس بذاك، ولا نسلم تواتر القراءات السبع»[٥]، وهذا ما رآه السيد أبو القاسم الخوئي (قدّس الله سره) إذ رأى أنّ القراءات لم تكن متواترة عن النبي ﷺ وإنّما هي محض اجتهادات من القرّاء، وإنّ ما ذكر من الروايات في نزول على سبعة أحرف لا يرجع إلى معنى صحيح[٦]، نخلص إلى أنّ رأي الأفغاني بكلّ القراءات حتى الشاذة منها ما يمكن قبوله ومنها ما لا يمكن قبوله بأي حال من الأحوال لما تقدم ذكره من آراء وحجج.

ثانيا: الاحتجاج بالحديث النبوي:

الحديث النبوي: هو أقوال النبي ﷺ وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله ، أو ما وقع في زمانه وكذا أقوال التابعين[٧]، ويرى

(١) ينظر :القياس في اللغة:٨٢ -٨٤.
(٢) ينظر: الإتحاف:٦، والتبيان للنووي:٥٢ -٥٣،والقراءات الشاذة:٧.
(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر:١/١٧، والردّ على سيبويه:٧٦.
(٤) ينظر: الرد على سيبويه:٧٧.
(٥) شرح الرضي على الكافية:٢/ ٣٣٠.
(٦) ينظر: البيان في تفسير القرآن:١/١٨٧-٢١١، والرد على سيبويه:٧٧.
(٧) ينظر: الاصول في النحو:٣٣-٣٦.


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

الأفغاني بعد تعريفه الحديث أنّ المنهج الحق يقتضي بداهة تقديم الحديث على سائر كلام العرب في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب لفصاحته بعد القرآن، ولكن علماء اللغة والنحو وقفوا من الحديث موقفين متباينين:

١- موقف المانعين: ويمثله أبو حيان الأندلسي وأبو الحسن الضائع والسيوطي، واعتلّ هؤلاء المانعون بالحديث بأمرين :

أ- جوز الرواة النقل بالمعنى فاصبح للحديث غير رواية فأضحت على مرّ الزمن غير معروفة نتيجة اختلاف الروايات فيما بعد.

ب - وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث، ولاسيما أنّ كثيرا من الرواة لم يكونوا عربا بالطبع .

٢-. موقف المجيزين ويمثله علماء اللغة الذين حشّدوا معاجمهم بالأحاديث النبوية،كما يمثله من النحاة ابن فارس ،وابن جني، وابن خروف، والسهيلي، وابن بري، إذا يرى الأفغاني ضرورة الاحتجاج بالحديث الصحيح [١]

ويرى الأفغاني «أنّ المنهج الحقّ أن يتقدمَ الحديث سائر كلام العرب من شعر ونثر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب، إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن بيانا أبلغ من الكلام النبوي، ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزودهم به رواة الأشعار خاصة، انصرافا استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية»[٢]، ويضيف « وأغلب الظن أنّ من يستشهد بالحديث من المتقدمين لو تأخر به الزمن إلى العهد الذي راجت فيه الناس ثمرات علماء الحديث من رواية ودراية لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن ولما التفتوا قط إلى الأشعار والأخبار»[٣] .

ونرى أنّ ما ذهب إليه الأفغاني غير صحيح فلم ينصرف علماء اللغة إلى رواية الشعر ولم تستنفذ قواهم ويهملوا الحديث كما قال بل كان لهم فضل عناية بالحديث وكانت قدرتهم على التأليف والإلمام بصنوف المعرفة تعينهم على ذلك و لكن رواية الحديث بالمعنى وكثرة الوضاعين في زمانهم اضطرت

(١) ينظر: المرجع نفسه: ٤٦ -٥٢.

(٢) في أصول النحو:٤٦.

(٣) الرجع نفسه:٥٤.


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

النحاة إلى الاعتماد على كلام العرب من شعر ونثر في اثبات الظواهر اللغويّة، وإنّ الاستشهاد بالحديث لم يكن مهملا عند القدماء وإنّما بدأ على نطاق ضيق وأخذ يتسع تدريجيا حتى وجدنا الخطوة جريئة عند ابن مالك في القرن السابع الهجري.

ثالثا: الاحتجاج بكلام العرب:

يشير الأفغاني في هذا الموطن «إلى اقتصار العلماء على تدوين كلام القبائل الضاربين في وسط الجزيرة ... ونجد أن كتب اللغويين والنحاة كانت تقتصر على الشعر ليس إلّا، وقد حملوا منه على الضرورة الشعرية ما حملوا، مدّعين مخالفة أقيستهم وقواعدهم التي بنوها على استقراء ناقص جدا ،فإذًا أساس تلك القواعد غير متين من الناحية النظرية «[١]، ويأخذ الافغاني على النحاة بعض المآخذ منها:

قلّة الاستشهاد بالنثر، وإهمالهم كل شعر لا يتفق مع قواعدهم ،ولم يصدروا في تنسيق شواهدهم عن خطة محكمة شاملة و اتهم منهج الخليل وأبي عمرو بالقصور ويرى أنّ النحاة لم يحققوا هذا المنهج، وعدم دراسة أحوال الرواة لمعرفة الثقة الضابط والوضاع وعدم تحقيق النصوص التي بنوا عليها قواعدهم، وإهمالهم لبعض القراءات القرآنية من الاحتجاج وإهمال الحديث وبعض كلام الفصحاء كالشافعي من الاحتجاج[٢]، ويخلص الأفغاني بعد هذه ال--مأخذ إلى التسليم بما ذهب إليه (إسرائيل ولفنسون) في كتابه تاريخ للغات السامية من أنّ حالة اللغة العربية عند ظهور الإسلام يجب أن تبحث في القرآن أولا ثمّ في الحديث ثانيا ثُمّ الأمثال ثم الشعر على تحَفظٍ .

ونقول: أنّ هذا تجاهل لصنيع النحاة وتهميش لجهودهم وحجة على صاحبه قبل أن يكون حجة له، فنجد الأفغاني عند المفاضلة بين نحاة البصرة والكوفة في أمر السماع والقياس يقول:» الحقّ أنّ البصريين عنوا بالسماع فحرروه، وضبطوه، واحترموه على حين زيفه الكوفيون وبلبلوه، والأمر في القياس على هذه الوتيرة، نظمه وحرر قواعده وأحسن تطبيقه البصريون، على حين في يد الكوفيين مشوش غير واضح ولا منسجم في أجزائه ولا مطرد»[٣]، والأفغاني يميل إلى أنّ « المذهب الكوفي لا هو مذهب

(١) المرجع نفسه: ٥٩ – ٦٠.

(٢) المرجع نفسه: ٧٥.

(٣) في أصول النحو: ٧٤.


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

سماع صحيح، ولا مذهب قياس منظم لكن التاريخ يؤيد وجود المذهبين مذهب السماع، ومذهب القياس، وهما حقا وجدا ولكن في البصرة لا في الكوفة»[1] ،ويرى الدكتور مصطفى السنجري أنّ الكوفيين لم يكن له أصول يبنون عليها غير ما أخذوه عن أساتذتهم البصريين، ولم يحسّنوه، ثم جعلوا من عدم المنهج في سماعهم منهجا خاصا لهم، فسمعوا الشاذ واللحن والخطأ، وأخذوا عمن فسدت لغته من الأعراب، فلما اقتضت المنافسة أن يكون لهم قياس كما لأولئك بنوه على ما عندهم مما يتنزه عن روايته البصريون، ثُمّ جعلوا لكل شاذ قاعدة فانتشرت قواعدهم ولم يعد لها ما يمسكها من نظام أو منطق[2]، ورأي الأفغاني لم يكن جديد فقد ذهب إليه عدد من اللغويين المحدثينَ منهم: إبراهم أنيس،و تمّام حسّان ومهدي المخزومي، ومحمد عيد، وكمال بشر ،وغيرهم، ويرى الدكتور مهدي المخزومي أنّ الاعتماد على الشعر في تقعيد القواعد أدّى إلى اضطراب النحاة في بعض أحكامهم وفتح باب الحمل على الضرورة[3]، ويأخذ المخزومي على الكوفيين والبصريين جميعا مأخذا قد سبق للدكتور أبراهيم أنيس أن عرض له[4]، ذلك أنّ النحاة لم يحاولوا الفصل بين الشعر والنثر في تقعيدهم القواعد، حتى لقد كانوا يتشبثون في كثير من الأحيان بأبيات من الشعر في تصحيح قاعدة أو تأييد أصل مع الاقتصار على الشعر وحده خطوة متعثرة في إثبات أسلوب عربي ما فللشعر لغته الخاصة، وليس كل ما يجوز في الشعر جائز في النثر[5].

ونقول للدكتور أنيس، و للدكتور المخزومي، وللأستاذ الأفغاني: إنّ مهمة النحاة هي التقعيد للغة العرب شعرا ونثرا ؛لذا فالقواعد المشتركة أكثر توحيدا للمنهج وأسهل تعلما على الدارسين مادام الشعر والنثر ينتميان إلى مستوى لغوي واحد. يقول محمد قدّور:» الحقّ أنّ اللغويين الأوائل حددوا المستوى اللغوي المدروس من خلال قصدهم تدوين العربية الفصحى التي رأوها ممثلة بالقرآن الكريم والشعر الجاهلي وكلام

(١) المرجع نفسه:٧٥.
(٢) المذاهب النحوية(السنجرجي):١٩٢.
(٣) ينظر:مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو:٣٣٥.
(٤) ينظر: من أسرار اللغة:٢٤٨.
(٥) ينظر: مدرسة الكوفة:٣٣٥.

العرب المطرد المتناقل من الجاهلية حنى نهاية القرن الثاني الهجري»[١]، ومن هنا نجد خطأ الأفغاني ومن يطالب النحاة واللغويين بتسجيل كل لهجة على حدة وعدم الخلط بين الشعر والنثر.

## المطلب الرابع: رأيهُ في القياس:

أول من عرف القياس هم الفقهاء، ثمّ انتقل إلى بيئة النحويين أثناء مرحلة التقعيد النحوي، فقد قامت الدراسة النحوية على ركنين أساسين هما السماع والقياس، ويعرّف سعيد الأفغاني القياس في النحو بقوله: «حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعلة جامعة»[٢]، في حين عرّفه محمد الحلواني بقوله:» حمل فرع على أصل لعلة جامعة بينهما ،وإعطاء المقيس حكم المقيس عليه، في الإعراب أو البناء أو التصريف»[٣]، نجد أنّ تعريف الأفغاني لم يكن مفصلا جامعا لجميع الأمور كما في تعريف الحلواني وهذ الأمر يحسب عليه؛ لأنّ التعريف لم يكن مفصلا، و بهذا يكون القياس في النحو هو قياس الأمثلة على القاعدة فالمقيس عليه له حكم ثابت، أمّا المقيس فيحتاج إلى حكم، لذا قال ابن الأنباري في النحو:» إنّه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب»[٤]، وقد ظهر القياس منذ ظهور النحو في البصرة إذ يروى أنّ ابن أبي إسحاق الحضرمي(ت١١٧هـ) من أوائل النحاة البصريين قد لجأ إليه، فكان أشدّ تجريدا للقياس وأكثر اتساعا فيه فكان «أول من بعج النحو ومدّ القياس وبسط العلل»[٥] ،ثم توسع نطاقه على يد الخليل(ت١٧٠هـ) وسيبويه ومن بعدهم أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) وابن جني(ت٣٩٢هـ) اللذان أوغلا فيه،و لا يوجد نحوي من المدرستين البصرية أو الكوفية إلّا والقياس عنده مقدس مثل السماع[٦].

يقول الافغاني كان» أهمّ الأعلام في هذه المدرسة حينئذ الخليل وتلميذه وكان من لطيف المصادفات أن تعاصر هذه المدرسة مدرسة أخرى تشابهها في الفقه هي مدرسة

(١) فقه اللغة(قدور):٧٩.
(٢) في أصول النحو:٨٩.
(٣) أصول النحو العربي:٩١.
(٤) الاقتراح :٨٦.
(٥) طبقات النحويين واللغويين :٢٥.
(٦) ينظر: أصول النحو العربي:١٠٧.


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

الرأي التي رفع بنيانها أو حنيفة النعمان وتلاميذه»[1]، فهو يرجع أصل القياس إلى الفقه، وهذا ابن جنى يصرح بذلك فيقول:» ينتزع اصحابنا العلل من كتب محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة؛ لأنّهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق»[2]، ويقول الأفغاني :»وإذا عرفت أنّ القياس أداته العقل وأنّ أئمة القياس في النحو سيبويه والفرّاء وأبو علي الفارسي والرماني وابن جني والزمخشري كانوا معتزلة»[3].

يقول الأفغاني: «كان نحاة البصرة يقيسون الكثير المطرد من كلام العرب الذي سمعوه وكان الخليل بن أحمد إمام في المذهب البصري، وقد قاسوا على القرآن الكريم، وقد نظموا القياس، وأخرجوا الشاذ من القياس، كان قياسهم ثابتا لا يتغير بتغير المسموع، واشترطوا في اللغات التي يقاس عليها أن تكون فصيحة مختارة، وقد كانت لغة قريس أفصح اللغات «[4]، ويرى كمال بشر أنّ النحاة اتخذوا القياس المنطقي لهم منهجا ورجع إليه كثيرا من صعوبات النحو ومشكلاته[5]

ونجد أن المستشرق (ماتسوخ) قال أنّ البصريين قرروا أنّ ليس كلّ ما قاله العرب يسمى أصلا فهناك قاعدة وفروع فكان المقياس في صحة الفروع لديهم هو كثرة الاستعمال وقربها من الأصل[6] ، وتضيف الدكتورة خديجة الحديثي بأنّ البصريين» كانوا يدافعون عن القرآن الكريم وقراءاته وقاسوا على آياته ما أجازوا من قواعد وأجازوا ما جاء في قراءاته المتواترة ...وكان احتجاجهم بالحديث الشريف قليلا»[7]،وإذا كان « القياس أصل من أصول النحو ومبدأ مشروع في كل العلوم فلا ضير أن يوسعه النحاة، فلم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وإنّما سمعت البعض فقست عليه غيره[8]، ورأى محمد عيد «أنّ اللغة بصفتها نشاط للأفراد لا تخضع دائما للقياس ولذا تكثر فيها الظواهر التي لا

(١) في أصول النحو:٧٤.
(٢) الخصائص:١/١٦٣.
(٣) في أصول النحو:٩٢.
(٤) المرجع نفسه:٢٠٥.
(٥) ينظر:اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم:١٤٠ -١٤١.
(٦) ينظر: اختلاف النحويين :٦.
(٧) ينظر:موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف:٤٢٣.
(٨) ينظر: الخصائص :١:٣٥٧.

تخضع لقانون مطرد، وإنّ المحدثين نظروا إلى القياس من زاوية تختلف عن زاوية النحاة الأوائل فالقياس لدى النحاة المحدثين عمل يقوم به المتكلم لا النحاة والمقيس عليه هو النظم اللغوية العرفية ... والمقيس هو الحدث الكلامي الذي يتحقق فعله»[١]، ويرى إبراهيم السامرائي أنّه» كان ينبغي على النحاة أن يقتصروا على وضع شيء يعصم اللسان من اللحن إلّا أنّ النحاة ... ساروا في سبيل محاكاة المناطقة و المتكلمين الأمر الذي أدى إلى ابتداع فكرة العمل والعامل»[٢]، فالسامرائي ذهب عكس ما ذهب إليه الأفغاني بإنكاره القياس وعدّه غريبا عن طبيعة اللغة .

مما تقدم نرى أنّ اختلاف النحويين المحدثين مع النحاة القدامى في أركان القياس، يرجع إلى اختلاف هدفيهما، وإنّ اعتماد المحدثين على المنهج الوصفي جعلهم يحكمون على صنيع النحاة بأنّه يجافي الروح العلمية وذلك غير صحيح .

ويقول الافغاني: «أمّا قياس الكوفيين، فلم يكن منظما، فكانوا يسمعون الشاذ واللحن والخطأ، ويقيسون عليه، ولم يتبعوا البصريين في القياس، فتوسعوا فيه مما أدى بهم إلى أن يقيسوا أحيانا دون استناد إلى سماع، فكان قياسهم ضعيفا قياسا إلى قياس البصريين، وقد بالغ بعض المعاصرين عند زعمهم أنّ الكوفيين هم أصحاب القياس ،وأنّ البصريين هم أصحاب السماع، وهذا رأي خاطئ، فالكوفيون ليس لهم في القياس الصحيح مسائل كثيرة»[٣]، وهذا الرأي غير سديد ؛لأنّنا لو رجعنا إلى كتب الكوفيين لوجدنا عكس ذلك فالأحكام التي أطلقها بعض المستشرقين والمحدثين من اللغويين العرب عن الكوفيين خاطئة بسبب عدم الرجوع إلى آراء الكوفيين في كتبهم والاعتماد على ما تردد في كتب البصريين وكتب الخلاف[٤]، فنجد الفرّاء في كتبه قد وصف بعض التراكيب بالشذوذ والقبح، وأنّه كثيرا ما عاب على العرب بعض الاستعمالات فلم يكن يقيس على الشاهد الواحد أو الشاذ حسب ما زعموا ولكن استخدامه للمصطلح قليل، فنلاحظ مثلا أنّ رؤية

(١) أصول النحو العربي:٩٩.
(٢) النحو العربي نقد وبناء:١٨.
(٣) ينظر: في أصول النحو:٢٠٥، والمدارس النحوية (شوقي ضيف):١٥٩.
(٤) ينظر: المستشرقون والتراث النحوي العربي:٣٣٢.


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

(ماتسوخ) وغيره من المستشرقين للقياس عند الكوفيين واتّهامهم بعدم المنهجية ليست في محلها وإنّهم مخطئين في ذلك لرجوعهم لكتاب الإنصاف لأبي البركات بن الأنباري فقط [١].

## المطلب الخامس: رأيه في الاشتقاق:

عرّف الافغاني الاشتقاق بأنّه: «أخذ لفظ من آخر مع تناسب بينهما في المعنى، وتغيير في اللفظ يضيف زيادة على المعنى الأصلي، وهذه الزيادة هي سبب الاشتقاق»[٢]، وهو بذلك وافق تعريف القدماء للاشتقاق فقد عرّفه السيوطي (ت٩١١هـ) بأنّه: «أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقاها معنى ومادة أصلية وهيئة وتركيب لها ليدلّ بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفا وهيئة كضارب من ضربَ، وطريق معرفته تقليب تصارف الكلمة حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ»[٣]، ولكن نجد أنّ تعريف الأفغاني هنا يقصد به الاشتقاق الصغير أو الأصغر عند القدماء ونجد تعريفه كان يفتقر إلى التفصيل للاشتقاق كما في تعريف القدماء ومنهم السيوطي، وكما اختلف القدماء في أصل الاشتقاق أهوَ المصدر أم الفعل ؟نجد هذا الاختلاف ألقى بظلاله على المحدثينَ فلا يزال الخلاف حول أصل المشتقات قائما إلى العصر الحديث فمنهم من يذهب إلى أنّ المصدر أصل المشتقات ومنهم الأفغاني الذي أيّد البصرين في ذلك بقوله:» فالذي نميل إليه الآن هو أنّه إذا كان في المشتق زيادة معنى على المشتق منه، وكان البسيط مقدما على المركب ... فأصل المشتقات كلها-- صناعة-- المصدر لا الفعل؛ لأنّ المصدر يدل على حدث، والفعل يدل على حدث وزمن، والأسماء المشتقة تدل على حدث وزمن مع زيادة ثالثة كالدلالة على الفاعل أو المفعول، أو التفضيل أو المكان، فهذه الكثرة من المشتقات التي جعلت للغة سعتها ومرونتها أخذت من المصادر التي هي جميعا أسماء معانٍ»[٤].

في حين نجد أنّ إبراهيم أنيس ذهب إلى أنّ الفعل مصدر اشتقاق الصفات وهي

(١) ينظر: المصدر نفسه:٣٣٥.
(٢) في أصول النحو:١٢٢.
(٣) مفهوم الاشتقاق الصرفي وتطوره عند النحويين والصرفيين:١٣،
(٤) في أصول النحو: ١٤٢ -١٤٣،

صفة الفاعل والمفعول ثم يعرّف الاشتقاق بأنّه: « استمداد مجموعة من الكلمات من المادة اللغوية أو الجذر اللغوي مع اشتراك أفراد هذه المجموعة في عدد من الحروف وفي ترتيبها كما تشترك في الدلالة العامة»[١]. والأفغاني ذكر رأي (إسرائيل ولفنسون) بقوله: «ومن الباحثين من دعم رأي الكوفيين وعممه على كل اللغات السامية، ذاهبا إلى أنّ القائلين بأنّ المصدر أصل الاشتقاق متأثرون بعقليتهم الفارسية»[٢]، وقد ردّ عليه الأفغاني قائلا:» وربما ذهب إلى تأييد نظرة الكوفيين غيره من الباحثين المحدثين، والمسألة بُعدُ نظرية صرف لم يقم فيها دليل حاسم ،ولا لنا منها اليوم جدوى عملية»[٣]. والاشتقاق الكبير عند القدماء والذي هو أحد أنواع الاشتقاق يقوم على تقليب الأحرف الأصلية للكلمة وقد اختلف في تسميته قديما وحديثا فابن جني سمّاه بـ(الاشتقاق الأكبر)[٤]، أمّا الأفغاني فوافق ابن جني في تسميته و أطلق عليه اسم الاشتقاق الأكبر[٥]، في حين سمّاه جرجي زيدان والكرملي (الكبّار) و(القلب) [٦]، ويرى نهاد الموسى أن يسمى هذا النوع باشتقاق التقليب أو الاشتقاق التقليبي[٧].

ولم يقبل تمّام حسّان آراء الفريقين في أصل الاشتقاق ؛لآنه لاحظ قصور الطرفين عن بلوغ الأصل الصحيح لتوقفه عند شكلية الصيغ ،ويرى صنيع المعجميين هو الأصح ؛لأنّهم اعتمدوا على المتن الذي هو أصول المادة وهم لا ينسبون إلى حروف المادة معينا[٨]، في حين ذهب فؤاد ترزي إلى أنّ أصلَ الاشتقاق في العربية ليس واحدا فقد اشتقوا من الأفعال والحروف والأسماء الجامدة والمشتقة، وهذه الأفعال قد تكون أصيلة أو مرتجلة وقد تكون اشتقت الأسماء[٩]، وقال الأفغاني: إنّ علماء اللغة من الأولين حجّروا اللغة بقوله:» فالذي لاشك فيه أنّنا لم نجار هؤلاء العرب الأولين في عملهم، ولعل في تحجير علماء العربية الأقدمين عاملا هاما في

(١) مفهوم الاشتقاق الصرفي وتطوره عند النحويين والصرفيين:٤٥.
(٢) في أصول النحو:١٣٤، وينظر:تاريخ اللغات السامية:١٤.
(٣) في أصول النحو:١٣٤.
(٤) الخصائص:١٣٤:٢.
(٥) ينظر: في أصول النحو:١٢٣.
(٦) ينظر: الفلسفة اللغويّة:٣٣، ونشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها:١٦.
(٧) النحث في اللغة العربية:٥٢.
(٨) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:١٦٨.
(٩) ينظر:فقة اللغة (يعقوب):١٩٦.


ISSN: 2075 - 2954 (Print)

صدأ هذه الآلة الخيرة: الاشتقاق»[1]، ودعا إلى إعادة النظر في باب الاشتقاق والإفادة من مرونة وطواعية اللغة العربية وكنوزها المعطلة لتلبي حاجات عصرنا الحديث، فنطرد من قواعده ما كان غير مطّرد ونكمل المواد الناقصة في المعجم»[2] . وهذه الدعوة ليست جديدة من المحدثين فقد ذهب إلى هذا الرأي كثير منهم، ونذهب معه في ذلك ونجد المجامع اللغوية قد بدأت بذلك فعلا فقد» خطا مجمع اللغة العربية خطا مباركة في طرده القياس، في المصادر والصفات و ورأيت نمطا من قراراته في الاشتقاق «[3]. إنّ ما أتى به اللغوين القدامى والباحثون المحدثون جدير بالدرس؛ لأنّه نتاح بحث واستقراء .

## الخاتمة ونتائج البحث

بعد هذه الجولة في هذه الدراسة وصلنا إلى ختام هذا العمل المتواضع والذي أردنا من خلاله سرد مجموعة من النتائج وهي كالآتي:

١- كتاب (في أصول النحو) كان ينحو نحوًا تعليميا، ومرّ بكثير من القضايا دون تفصيل لأسباب اقتضتها ضرورة تأليف الكتاب ذات الطابع التعليمي.

٢-. عاب على النحاة في مجال الاحتجاج تفريطهم بقسم كبير من اللغة بإهمالهم ببعض القراءات وإهمالهم الاحتجاج بالحديث النبوي.

٣- اتّضح أنّ الأفغاني لم يكن موفقا بتوجيه النقد إلى البصريين في رفضهم بعض القراءات الشاذة ؛لأنّهم لم يكونوا وحدهم من رفض هذه القراءات فنجد أنّ من أئمة الكوفيين من رفض هذه القراءات.

٤- أيّد الأفغاني البصريين في أنّ أصل الاشتقاق المصدر.

٥- في مسألة الخلاف البصري الكوفي قال إنّ الحقّ مع البصريين أنّ حجج الكوفيين واهية.

٦- قال إنّ مدرسة الكوفة لاهي مدرسة قياس صحيح، ولاهي مدرسة سماع سليم ،وأنّهم لا منهج لهم في سماعهم فسمعوا الحن والخطأ وقاسوا عليه عكس البصريين.

(١) في أصول النحو:١٤٦.
(٢) المصدر نفسه: ١٤٦.
(٣) ))القياس في اللغة العربية:٦٤.

## ثبت المصادر والمراجع


١- الإتحاف بحب الأشراف، الشيخ عبد الله بن محمد بن عامر الشبراوي،مؤسسة الكتاب الإسلامي، ط١ ،٢٠٠٢م.

٢- اختلاف النحويين، ماتسوخ، محاضرة ألقاها بكلية الآداب جامعة المنيا.

٣- ارتشاف الضَرَب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق:رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

٤- أسس الترجيح في كتب الخلاف النحوي عرض وتقديم، فاطمة محمد طاهر، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية،السعودية، ١٤٣٠ه.

٥- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم،دار غريب، مصر ،ط١، ٢٠٠٧م.

٦- أصول النحو العربي في نظر النحاة و ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث،محمد عيد،عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٨٩م.

٧- الاصول في النحو، لأبي بكر محمد بن الري المعروف بابن السرّاج(ت٣١٦هـ)،تحقيق: عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة، بيروت.

٨- الاقتراح في أصول النحو،جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: محمود فجال، دار البيروتي، دمشق، ط١، ١٩٨٩م.

٩- أمالي ابن الشجري،هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني أبو السعادات ابن الشجري(ت ٥٤٢هـ)، تحقيق:محمود محمد الطناحي،مكتبة الخانجي، القاهرة،ط١، ١٩٩٢م.

١٠- أمالي الزجاجي، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون،دار الجيل،بيروت،ط٢ ،١٩٨٧م.

١١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات بن الأنباري(ت٥٧٧هـ) تحقيق:جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط١ ،٢٠٠٢م.

١٢- البحر المحيط في التفسير،لأبي حيان الأندلسي (ت ) تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ٢٠١٠م.

١٣- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بهادر بن عبد الله الزركشي(ت٧٩٤هـ)،تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم،دار التراث، دت.

١٤- البيان في تفسير القرآن، لأبي القاسم الخوئي(ت١٤١١هـ)، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ط١، ١٩٦٦م.



ISSN: 2075 - 2954 (Print)

١٥- تاريخ اللغات السامية، لإسرائيل ولفنسون،الأهلية للنشر والتوزيع،٢٠١٧م.
١٦- التبيان في آداب حملة القرآن، يحيى بن شرف بن مري بن حسن النووي (ت)، تحقيق:محمد الحجار،دار ابن حزم،ط٤ ،١٩٩٦م.
١٧- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)
١٨- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري(ت٣١٠هـ)، تحقيق:أحمد محمد شاكر،مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠م.
١٩- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي(ت٦٧١هـ)، تحقيق:عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة،ط١، ٢٠٠٦م.
٢٠- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، لأبي علي الحسن بن الغفار الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير حويجابي،دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٨٤م.
٢١- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنيّ(ت٣٩٢م)، تحقيق:محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة،ط١، ٢٠٠٦م.
٢٢- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف،محمد خيري الحلواني،دار القلم العربي، حلب،ط١، ١٩٧٤م.
٢٣- الخلاف بين النحويين دراسة - تحليل - تقويم، السيد رزق الطويل،المكتبة الفيصلية، السعودية، ط١ ،١٩٨٤م.
٢٤- رأي في بعض الأصول اللغويّة والنحوية، عباس حسن،مطبعة العالم العربي، القاهرة، ١٩٥١م.
٢٥- الردّ على سيبويه دراسة نحويّة، الدكتور عبد الزهرة زبون، سلسلة لغة، بغداد، ط١، ٢٠١٨م.
٢٦- سعيد الأفغاني حامل لواء العربية وأستاذ أساتيذها، مازن المبارك،دار القلم،دمشق، ط١، ٢٠٠٢.
٢٧- شرح التسهيل لابن مالك(ت٧٦٩هـ)، تحقيق:عبد الرحمن بن محمد السيّد، مطابع سجل العرب، القاهرة،ط١ ،١٩٧٤م.
٢٨- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي(ت٦٨٦هـ)، شرح وتحقيق:عبد العال سالم مكرم،عالم الكتب، القاهرة، ط١

،٢٠٠٠م.
٢٩- شرح الشافية، رضي الدين الأستراباذي، محمد بن الحسن (ت٦٨٦ هـ)، تحقيق، محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.
٣٠- الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان النايلة،مطبعة الزهراء، بغداد، ط١، ١٩٧٦م.
٣١- ضحى الإسلام، أحمد أمين،دار الكتاب العربي، القاهرة، ط٥ ،١٩٥٦م.
٣٢- طبقات القرّاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨ه )، تحقيق: أحمد خان، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية،ط١، ١٩٩٧م.
٣٣- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٧٣م.
٣٤- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي (ت٧٤٩هـ)، دار الكتب الخديوي،مصر، ط١ ،١٩١٤م.
٣٥- عبقرية العلاّمة المجتهد سعيد الأفغاني في الاحتجاج، يوسف عبد الله الجوانة،مجلة التراث العربي،مجلد/٢٣، العدد/٩٢، سوريا،٢٠٠٣م.
٣٦- فقه اللغة، إميل يعقوب،دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.
٣٧- فقه اللغة المصطلح والأسس المعرفية، أحمد محمد قدور،مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، الأردن ،العدد/٥٩، ٢٠٠م.
٣٨- الفلسفة اللغويّة والألفاظ العربية، تاريخ اللغة العربية، جرجي زيدان، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٧م.
٣٩- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، سوريا، ط٢، ١٩٨٧م.
٤٠- القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب،عبد الفتاح القاضي،دار الكتاب العربي،ط١، ١٩٨١م.
٤١- القياس في اللغة العربية، محمد الخضر الحسين،المطبعة السلفية بالقاهرة، ط١ ،١٩٣٥م
٤٢- الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان(ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون،عالم الكتب، بيروت، دت.
٤٣- كتاب السبعة في القراءات،أحمد بن موسى بن العباس أبو بكر من مجاهد البغدادي (ت ٩٣٦هـ) تحقيق: شوقي ضيف،

دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٠م.
٤٤- اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط١ ، ١٩٩٩م.
٤٥- اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان،دار الثقافة، المغرب، ط١، ١٩٩٤م.
٤٦- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد (ت ٦٣٧هـ)، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دت.
٤٧- مجمع البيان في تفسير القرآن،لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي(ت ٥٤٨ه )، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر،ط١ ،٢٠٠٥م.
٤٨- المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها،لأبي الفتح عثمان بن جنيّ(ت٣٩٢هـ)،تحقيق: علي النجدي، وعبد الحليم النجار،وعبد الفتاح شلبي،لجنة إحياء التراث العربي، القاهرة،١٩٦٦ -١٩٦٩م.

المحقق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، دت.
٤٩- المدارس النحوية،(شوقي ضيف)،دار المعارف ،القاهرة،ط١، ١٩٦٨م.
٥٠- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو،الدكتور مهدي المخزومي،دار المعرفة، بغداد،ط١ ،١٩٥٥م.
٥١- المذاهب النحوية، مصطفى عبد العزيز السنجرجي، المكتبة الفيصلية، السعودية،ط١ ،١٩٨٦م.
٥٢- المستشرقون والتراث النحوي العربي، عبد المنعم السيد أحمد جدامي،دار كنوز المعرفة، عمّان، ط١، ٢٠١٦م.
٥٣- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق:أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، ١٩٥٥-١٩٧٣م.
٥٤- المفصل في علم العربية، جار الله الزمخشري(ت٥٣٨هـ)،تحقيق: فخر صالح قدارة،دار عمار،ط١ .
٥٥- مفهوم الاشتقاق الصرفي وتطوره عند النحويين والصرفيين
٥٦- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة،عالم الكتب، بيروت، دت.
٥٧- من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس،مكتبة الأنجلو المصرية،، القاهرة،ط٤

،١٩٧٢م.
٥٨- المنصف(شرح تصريف المازني)،لأبي الفتح عثمان بن جنيّ(ت٣٩٢هـ)،تحقيق:إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم،ط١ ،١٩٥٤م.
٥٩- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، الدكتورة خديجة الحديثي، العراق،١٩٨١م.
٦٠- النحت في اللغة العربية، الدكتور أحمد مطلوب، مجلة المجمع العلمي العراقي.
٦١- النحو العربي نقد وبناء، إبراهيم السامرائي،دار عمار للنشر والتوزيع،ط١ ،١٩٩٧م.
٦٢- النشر في القراءات العشر ،محمد بن محمد ابن الجزري،(ت٨٣٣هـ)،صححه:علي محمد الضباع،المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، دت.
٦٣- نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها،أنستاس ماري الكرملي،المطبعة العصرية ،القاهرة،١٩٤٧م.


ISSN: 2075 - 2954 (Print)